|  |  |
| --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | College Name |
| **محاسبة** | Department |
| **ريم محسن خضير الجنابي** | Full Name as written in Passport |
|  | e-mail |
|  **Professor**  |  **Assistant Professor** |  **Lecturer** |  **Assistant Lecturer**  | Career  |
|  PhD  |  Master  |  |
| **أثر حوكمة الشركات في القيمة السوقية لأسهم رأس المال في الشركات المصرفية****( دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**  | Thesis Title  |
| **2008** | Year |
| **هدفت هذه الدراسة الى الوقوف على مدى تأثير حوكمة الشركات في القيمة السوقية لأسهم رأس المال في المصارف الأهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية و ذلك من خلال أختيار بعض مؤشرات أو آليات تطبيق حوكمة الشركات و التي تمثلت بالتدقيق الداخلي و ملكية الإدارة ممثلة بالمدير المفوض من أسهم المصرف الذي تعمل على أدارته و التعويضات الممنوحة للمدير المفوض و أسلوب منحها .** **و قد أعتمدت الدراسة المنهجين الاستقرائي و الاستنباطي في أختبار الفرضيات ، إذ أعتمدت على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة الدراسة و التقارير المالية لسوق العراق للأوراق المالية ، و كذلك أعتمدت تحليل الأستبانة بأساليب أحصائية دقيقة للوصول الى تأثر القيمة السوقية لأسهم المصارف عينة الدراسة في المؤشرات المختارة للتعبير عن حوكمة الشركات و كذلك لمعرفة مدى أمكانية تطبيق حوكمة الشركات في المصارف عينة الدراسة من خلال قياس ما هو مطبق من المؤشرات التي تم أختيارها في هذه المصارف في الوقت الحاضر و مدى ملائمة هذه المصارف و استعدادها للتطبيق الكامل في أطار حوكمة الشركات في المستقبل .** **و قد توصلت الدراسة الى نتائج أهمها التأثير الواضح للمؤشرات الممثلة لحوكمة الشركات و هي التدقيق الداخلي و ملكية الإدارة للأسهم و التعويضات في القيمة السوقية للأسهم و دفعها نحو الزيادة بسبب التأثير الأيجابي لهذه المؤشرات في القيمة السوقية ، و كذلك التقدم الحاصل في التدقيق الداخلي ووظائفه لكن بالرغم من هذا التطور لم يصل الى المستوى الذي يلبي فيه متطلبات حوكمة الشركات ، و كذلك أن معظم المدراء المفوضين الذين يمتلكون جزءاً من أسهم المصارف التي يديرونها تكون القيمة السوقية للأسهم في مصارفهم أعلى من المصارف التي يديرها مدراء مفوضون لا يملكون أسهماً فيها ، أما التعويضات الممنوحة للمدراء المفوضين فأنها تُمنح بأساليب غير مدروسة بشكل علمي ، إذ لا يتم أعداد هياكل التعويضات للمدير المفوض و لا يتم دراسة نتائج الأسلوب الذي يتم أعتماده في منح المدراء المفوضين تعويضاتهم و حوافزهم و لا يتم اللجوء الى منحهم جزءاُ من تعويضاتهم على شكل أسهم لتوحيد مصلحتهم مع مصلحة المصرف الذي يديرونه .** **أما أهم التوصيات التي تم التوصل أليها فهي ضرورة تطوير التدقيق الداخلي و تفعيل وظائفه من منظور حوكمة الشركات و هي تقويم و تحسين عمليات الرقابة الداخلية و ادارة المخاطر ، و كذلك ضرورة منح المدراء المفوضين تعويضاتهم أستناداً الى هياكل تعويضات معدة بأسلوب علمي و موضوعي تكون قد تمت دراسة نتائج و تأثيرات ذلك الهيكل بشكل مسبق و أدخال صيغة الأسهم في المكافأت التي يتم منحها للأدارة و بخاصة المدير المفوض .**  |  Abstract  |